

”ملف: ندوة ”تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة

الدوحة - 7 تشرين الثاني/ نوفمبر 2015

أسعار النفط ودور أوبك وسياستها تجاه الأسعار

عبد الله بن حمد العطية

ملف ندوة "تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة":

أسعار النفط ودور أوبك وسياستها تجاه الأسعار – سعادة عبد الله بن حمد العطية

سلسلة: ملفات

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2016

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤسسة بحثية عربية للعلوم الاجتماعية والعلوم الاجتماعية التطبيقية والتاريخ الإقليمي والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاث فهو يولي اهتماماً لدراسة السياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربية أو سياسات دولية تجاه المنطقة العربية، وسواء كانت سياسات حكومية، أو سياسات مؤسسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربية بأدوات العلوم الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، وبمقاربات ومنهجيات تكاملية عابرة للتخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قومي وإنساني عربي، ومن وجود سمات ومصالح مشتركة، وإمكانية تطوير اقتصاد عربي، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامج وخطط من خلال عمله البحثي ومجمل إنتاجه.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

شارع رقم: 826 - منطقة 66

الدفنة

ص.ب: 10277

الدوحة، قطر

هاتف: +974 44199777 | فاكس: +974 44831651

www.dohainstitute.org

أسعار النفط ودور أوبك وسياستها تجاه الأسعار

سعادة عبد الله بن حمد العطية*

سأتناول دور منظمة الأوبك في التعامل مع مسألة أسعار النفط. وسأبدأ بتجربتي مع الأوبك. ولو عادت بي الذاكرة إلى عام 1972 حيث انضمت إلى وزارة المالية والبتترول آنذاك، وكنت شابًا صغيرًا في أول وظيفة لي. وكان من حسن حظي أن وجدت نفسي بعد شهرين عضوًا في الوفد القطري إلى اجتماع أوبك، وذلك في تشرين الثاني / نوفمبر 1972. في ذلك الوقت، لم يكن لدي خبرة ومعرفة بأوبك ودورها، ولماذا أوبك، وماذا تعني. وكنت أجلس في الصف الثالث، أي في الكرسي الخلفي، وأتساءل عن أوبك ودورها وماذا تعني، ولماذا اجتماعها، وماذا سيناقش المجتمعون. وكنت أنظر إلى تلك الشخصيات المشهورة، مثل زكي اليماني وسعدون حمادة ومانع سعيد العتيبة وغيرهم من وزراء عرب وغير عرب من أسماء رنانة. كانت الاجتماعات لمدة يومين. وكان التركيز منصبًا على المفاوضات مع شركات النفط العالمية التي كانت تسيطر على كل شيء؛ إذ كانت الشركات العالمية تحتكر الاستكشاف والإنتاج والتكرير والنقل والتوزيع، وحتى تحديد السعر؛ فكل شيء بيدها. ولم يكن للشركات الوطنية أي وجود أو دور ولا محل لها من الإعراب. كانت المباحثات تدور حول كيف نضغط على الشركات العالمية لرفع الأسعار 5 أو 10 سنتات؛ لأن الشركات كانت تحدد السياسة السعرية والتكريرية. وعندما كان يقال إن اجتماع أوبك في طهران أو فيينا، كان التحاور في الاجتماعات مع الشركات. وكانت الشركات تجتمع وتتسَّق لمجابهة أوبك.

في سنة 1973، حدثت صدمة النفط الأولى. وبدأت الأسعار في الارتفاع، حتى وصلت عام 1981 إلى 36 دولارًا. وكان النفط يباع بأكثر من ذلك. وأذكر أننا في قطر بعنا بسعر 44 دولارًا للبرميل، على الرغم من أن

* رئيس مؤسسة عبد الله بن حمد العطية للطاقة والتنمية المستدامة، وهي مؤسسة غير ربحية، ونائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الطاقة والصناعة في قطر سابقًا. تولّى رئاسة منظمة أوبك لعدة دورات.

السعر المعلن كان 36 دولارًا للبرميل، بسبب الإقبال الكبير. ودخلت شركات تجارية على الخط، لتشتري من الدول المنتجة وتبيع للدول المستهلكة.

في النصف الأول من السبعينيات، بدأ ما نسميه نشوء الشركات الوطنية؛ فمثلًا في قطر، تأسست "قطر للبترول"، ونشأت موجة عالمية لتأميم الدول الوطنية قطاع النفط الوطني، وبدأ التفاوض مع الشركات الأجنبية. وكان لدينا شركة شل وشركة IPC. وأصبحت الدولة فيما بعد تمتلك كلَّ حصص الإنتاج عبر مفاوضات وتعويض وليس عبر تأميم، بل عبر اتفاق. وبعدها، أصبح دور الشركات الوطنية مسيطرًا.

وفي سنة 1973، كان قطع إمدادات النفط عن هولندا وأميركا الذي أعلنه العرب، لدعمها إسرائيل في حرب أكتوبر 1973، ذريعة لرفع أسعار النفط. ولكن، في حقيقة الأمر، لم تكن هاتان الدولتان مستهلكتين مهمتين لبترول العرب. ولكنَّ الشركات العالمية اتخذت من ذلك حجة لرفع الأسعار، ثم لوم أوبك والعرب. وبدأت في الغرب حملة إعلامية ضد العرب. وأخذت صحفهم ومجلاتهم تضع صورة العربي يلبس غترة وعقالًا ويقف أمام محطة وقود، معلقين بعبارة "العربي البشع" Ugly Arab. كان اتفاق قطع الإمدادات 1973، أي قرار المقاطعة، قرارًا سياسيًا. ولم يكن له أي تأثير في سوق النفط؛ لأنَّ البلدين كما ذكرنا، لم يكونا مستوردين رئيسين للنفط العربي.

أتذكر أننا اجتمعنا في ليبيا، ولم نتفق بسبب موقف ليبيا. وذهبنا إلى فيينا. واتفقنا. وجاء بعدها أشرف مروان مستشار الرئيس السادات يطلب رفع الحظر عن هولندا وأميركا، بحجة مفاوضات السلام. واتخذنا قرارًا برفع المقاطعة. ولكنَّ الأسعار استمرت في الارتفاع. والكلَّ يتذكر اجتماع الأوبك سنة 1977 في الدوحة. وكان هناك نظرتان؛ الأولى تبنتها المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، وتقول بتثبيت سعر البرميل عند 18 دولارًا. أما الثانية فتبنتها الأغلبية، وتقول بترك الأسعار للسوق. وهذا ما حدث. وقد باعت السعودية والإمارات النفط بـ 18 دولارًا. بينما استمرت بقية الدول بتبيع بالسعر السائد في السوق. وكان أعلى من 18 دولارًا. وكانت الشركات تشتري برميل النفط من السعودية والإمارات بـ 18 دولارًا، وتعيد بيعه بالأسعار الجارية. وكانت الفروقات تتحوّل إلى أرباحٍ للشركات. كان هذا الانقسام، وكان دافع السعودية هو أن نعلن سعرًا ملائمًا للمواطن العربي لنقدّم فكرةً حسنة عن العرب. ولكن في الواقع، من كان يشتري النفط السعودي والإماراتي هو

الشركات التي تعيد بيعه بسعرٍ أعلى، بحسب السوق. وكانت الفروقات من نصيب الشركات، ولا ينال المواطن العربي أي شيء.

في سنة 1981، ارتفع السعر إلى 36 دولارًا للبرميل. وبقي مرتفعًا حتى عام 1985. وساعد هذا السعر حقول بحر الشمال على النمو. فزاد إنتاجها زيادة كبيرة، ما أنتج فائضًا في الأسواق. فانخفضت الأسعار من 36 دولارًا إلى 26 دولارًا للبرميل. فاجتمعنا في أوبك. وكانت هناك فلسفة تتمثل بأن نغرق السوق ونجعل منتجي حقل الشمال ييكون ويأتون راكعين لينفقوا معنا. ولكن في عام 1985، بدأنا نحن البكاء لأن الأسعار هبطت. واستمرت في الهبوط إلى أن وصلت إلى 10 دولارات للبرميل. بينما لم يؤثر انخفاض الأسعار في دول الشمال، لأن إنتاج النفط ثانوي بالنسبة إلى اقتصاداتها الكبيرة. بينما يمثل بالنسبة إلينا 90% من إيراداتنا. لذا، بكينا نحن أولًا، لأنه لا بديل لدينا ولا يوجد تنوع، كما هي الحال في أوروبا التي يمكن أن تغلق حقول بحر الشمال، وتحصل على نفطٍ رخيص من دولٍ نامية. لذا، بدأنا في فيينا حرب الإنتاج وزيادته للضغط.

اليوم، يعيد التاريخ نفسه؛ فعندما استمر انخفاض الأسعار بين 1985 و2000، وكان معدل السعر يراوح بين 16 و17 دولارًا للبرميل خلال هذه السنوات، بقينا تحت ضغوطٍ اقتصادية وعانينا اقتصاديًا وماليًا، وأفلسنا شركات. ونحن نكرّر الخطأ نفسه؛ إذ يستمر اعتمادنا على النفط، ولم نحقق التنوع. ونطرحه. ولكن، لم يحصل ذلك.

بعد سنة 2000، ودخول الصين والهند والتغيير الاقتصادي، زاد الطلب على النفط في الأسواق العالمية، ما أدى إلى رفع الأسعار، بخاصة أن البلدين شهدا ثورةً صناعية زادت من حاجتهما إلى النفط، وكانا يواجهان نقصًا في الكهرباء التي يتزايد الطلب عليها، ما يعني شراء كمياتٍ أكبر من النفط والغاز. فارتفعت الأسعار إلى 110 وحتى 115 دولارًا للبرميل. عندها، بدأت الدول المصدرة تشعر بالفرح، وتعيد بناء مستوياتها المالية وفوائضها. وبدأ الحديث عن أسعار النفط وتوقعات وصولها إلى 160 و200 دولار.

عندما أصبحت وزيرًا للطاقة سنة 1992، كان إنتاج قطر من النفط 320 ألف برميل في اليوم، وكان السعر 10 دولارات للبرميل. ولم يكن لدينا غاز. وكنا أمام مشكلة. بعد ارتفاع الأسعار، كان استرخاؤنا غير الطبيعي بسبب الأسعار العالية يشبه ما حصل في السبعينيات، وصعود الأسعار إلى القمة ثم هبوطها. ونحن اليوم ننظر إلى الحاضر وننسى الماضي الذي يعلمنا الدروس لنستفيد منها حاضرًا ومستقبلاً. ولكن قصة حقول

الشمال نفسها في السبعينيات تتكرر اليوم مع قصة النفط الرملي والغاز الرملي. وكانت كلفة إنتاج البرميل من النفط الرملي تصل إلى الـ 80 دولارًا. وكانت الأسعار فوق الـ 100 دولار. فنما إنتاجهم. وأصبحت أميركا منتج البترول رقم واحد في العالم. وانخفض استيرادها انخفاضًا كبيرًا، ما أدى إلى خلق فائض وتخمة في سوق النفط العالمية؛ إذ فاق العرض الطلب. وهنا حدثت الدراما نفسها. فهبطت الأسعار، وهي نحو 50 دولارًا للبرميل. ولكن هذا السعر الآن مع أخذ فارق التضخم في الحسبان، يعادل أسعار 1997؛ أي عدنا إلى نقطة الصفر. لقد حذرت كثيرًا. وكنت أتساءل دائمًا: ماذا بعد النفط والغاز اللذين لهما عمر افتراضي محدد؟ ماذا سيحصل بعدهما؟ وأين التنوع؟ سمعنا نظريات. ولكن، لم نفهم ما هو التنوع، وما المقصود منه. وإن كانت الصناعات البتروكيميائية تقوم على النفط والغاز، وهذا منطقي جدًا، وقد نجحت، لكن في النهاية هي صناعات قائمة على البترول والغاز، مثل صناعة الأسمدة أيضًا. ويوجد ثلاثة مصانع قيد الإنشاء بسبب رخص الغاز المقدم لصناعة الأسمدة، وهو أقل من 3 دولارات للمليون بي تي يو (BTU) نفط مكافئ. ولكن، ستواجه هذه الصناعة التحدي نفسه؛ فأسعار اليوريا مثلاً هبطت مع هبوط أسعار النفط والغاز إلى 200 دولار للطن، بينما كانت 700 دولار للطن، والأمر نفسه لبقية المنتجات المعتمدة على النفط.

في سبعينيات القرن الماضي وثمانينياته، قامت منظمة أوبك بدور المنتج المعادل؛ إذ بدأنا منذ 1985 نجتمع ونحدد الحصص ومستوى الإنتاج. وكانت حصة أوبك من سوق النفط العالمية تعادل 60%. وكانت تقوم بدور المنتج المرن لتحقيق توازن العرض والطلب في الأسواق واستقرار الأسعار.

أرى أمامي عصام الجبلي زميلي في الأوبك. وتعارفنا من خلال الأوبك عندما كان وزير النفط في العراق آنذاك. ومن خلال تجربتي، فإن الدول الأعضاء في الأوبك لا تلتزم حصصها كثيرًا. وعندما يقدمون إقرارهم يقولون "نحن ملتزمون". ولكن عندما نرى الإنتاج كذا نشاهد عدم الالتزام. لذلك جاءت أوبك بشركة هولندية لمراقبة التزام الحصص. ولكن، عندما كانت هذه الشركة تحضر للفحص، كانت الدول تقول إن هذه الحقول خطيرة، وفيها صراع مسلح؛ وذلك لمنعها من زيارتها.

سألوني ذات مرة عن أهمية أوبك. وأبدت رأيي بأن للمستهلكين أيضًا مصلحة في أوبك. وفي السبعينيات جرى تأسيس وكالة الطاقة الدولية IEA لمواجهة أوبك. تبلغ حصة أوبك في سوق النفط العالمية اليوم نحو 30% فقط. وبناءً عليه، لا تستطيع أن تقوم بدور المنتج المرن كما كان من قبل، ولا تستطيع أن تلعب في السوق

بمفردها، وإلا سنخسر، ولن نستفيد. لذا، لن تعود أوبك منتجاً مرتناً، كما في السابق إلا بشرط أن تتفق مع الدول المصدرة من خارجها على خطة إنتاج. وقد جربنا ذلك في السبعينيات؛ فدعونا غير الأعضاء مراقبين لاجتماعات أوبك. اليوم، يعرض أحد أعضاء أوبك دعوة غير الأعضاء لحضور اجتماعات أوبك بوصفه مراقباً، ولكنني أرى أن لا نضيع وقتنا؛ فهذه الدول تأتي وتلقي خطابات وتذهب. لذا، يجب إبرام اتفاقات مع هذه الدول، قبل حضورها مؤتمرات أوبك.

فقدت أوبك مرونة التصرف. والآن، لا تستطيع خسارة أسواقها، بينما تزيد الدول الأخرى الإنتاج. من هنا، أصبحت المسألة متمثلةً بمن يلتزم إعادة السوق إلى الاستقرار مع وجود مليون برميل فائض ومخزون عالمي تجاري وإستراتيجي في أعلى معدلاته. فكيف نتعامل مع هذا الوضع؟

لا أعتقد بنظرية المؤامرة بل بالسوق والعرض والطلب؛ إذ يوجد تخمة في السوق بنحو مليوني برميل، ولا أحد يتأمر علينا. نحن نطلب من روسيا أن تتفق معنا. ولكنها رفضت. وكذلك رفض غيرها. فلماذا نكون ضحية الآخرين. من قبل، خفّضنا إنتاجنا. ولكنهم أخذوا السوق من دون تعاون معنا. ثم أنظر إلى منحنى سلع أخرى كيف تصعد وتهبط.

اليوم، لن نضحّي بحصتنا السوقية. وقال المنتجون الآخرون إنهم لن يتعاونوا ولن يراهنوا على من يبكي أولاً. فمن يتأمر على من؟ لقد انكشفت حصص دول الخليج. فلماذا نكون المضحّين؟ وكيف نتأمر على إيران، وهي عضو في الأوبك؟

القول إن أميركا طلبت من السعودية تخفيض الإنتاج غير حقيقي. ولا أحد يتأمر علينا. العرب في غيبوبة قبل قيام أميركا منذ 500 سنة (برّد د. إبراهيم إبراهيم، بل من 800 سنة. ويوافقه عبد الله بن حمد العطية. وقال نعم. ولكن، أنا عملت تخفيض discount). نحن نهرب إلى الأمام، إلى نظرية المؤامرة. لماذا نحاول افتعال خلافات عربية للأمم دولة أخرى. كنّا نقول لا حرب من دون مصر، ولا سلام من دون سورية. ولكن الدول العربية الكبرى الآن، تخلّت عن دورها للدول الصغرى.

لم يتدخل الروس في سورية، بسبب الغاز، لكن لأنّ روسيا تريد موطئ قدم في المتوسط، وصراعها مع الغرب هو السبب.

بالنسبة إلى النفط، نعدّ العرض والطلب هما المحرك. ونحن نرى أنّ أسعار الذهب والنحاس والحديد انخفضت، بسبب الانكماش الاقتصادي، وليس النفط وحده.

نحن العرب لا نفكر لماذا حصل الانكماش في الصين؛ فهي من أكبر مستهلكي النفط في العالم، ما أدى إلى وفرة في العرض في السوق، وكذلك الهند. وأسواق صادراتنا هي الصين والهند واليابان.

قبل 15 سنة، تركّز البحوث على الطاقة البديلة من النفط. ورفعنا شعار "ما بعد النفط". ووجب أن نبحث عنه بالأمس؛ لنكون على استعداد اليوم. والطاقة الشمسية هي أهمّ طاقة في الخليج، وتحتاج إلى بحوث أكثر. ويوجد مشكلتان، هما: الحجم، والغبار. وأنا أؤمن بأنّ التقدّم التكنولوجي سيحلّ هذه المشكلة. ولكن، لا بدّ أن نكون على استعداد، ولو بعد سنوات طويلة.

على دول الخليج أن تعيد النظر في سياسات الدعم وسياساتها المالية. وفاتورة الدعم تكبر. وإن استمر الاستهلاك بهذا الشكل، سيأتي يومٌ لن نصدر فيه أيّ نفط. يجب الحرص على سياساتٍ لا تعجب المستهلك عندنا. ولكن لننظر إلى أوروبا؛ فعلى الرغم من هبوط أسعار النفط، بقي سعر الغازولين للمستهلك على حاله، ولم يهبط. وتبقى الفروقات من نصيب الحكومة، والمستهلك الأوروبي لم يعترض.

يجب أن يكون لدينا مبررات ودوافع لتغيير السياسات. وعلينا أن نقوم بذلك بشفافية، وإقناع المواطن. أمّا بخصوص موضوع قصة التغيير المناخي وانبعاثات الهيدروكربون، فقد كنت في مؤتمر التغيير المناخي، وأرى أنّ أوروبا أوجدت هذه السياسة لزيادة دخولها على حساب النفط. والآن، هم يفكرون في إعادة النظر فيها. إنّها كلمة حق أريد بها باطل. من اتفق في كيوتو لم يلتزم الاتفاق، مثل الولايات المتحدة، واليابان، وروسيا، وكندا؛ فهم خارج كيوتو على الرغم من حديثهم عن التغيير المناخي بحجة أنّهم لا يستطيعون السيطرة على انبعاثات الصناعات. والصين أكبر منتجٍ للانبعاثات، والهند كذلك، وحتى نيوزيلندا. سمعت مؤخرًا أنّ البقر ينتج غازاتٍ، فأصبحت نيوزيلندا من أعلى الدول التي تبعث غازات بسبب البقر.

لقد أمضيت 15 يومًا في مؤتمر التغيير المناخي أفاوض الدول، وهي تراعي مصالحها. وفي المؤتمر، كشفت أنّهم وضعوا سنغافورة وقطر على رأس البلدان التي تطلق غازات. واجتمعنا في الأمم المتحدة. فقالوا: نحن نأخذ كمية انبعاثات الغازات، ونقسمها على عدد السكان، فنحصل على وسطي حصة كلّ فرد من الانبعاثات. ولكنّي قلت لهم: هل تبقى الانبعاثات عندما تصعد إلى السماء خاصةً بمن أطلقها؟ أم تختلط في السماء؟ فقالوا: بل

تختلط. إنهم لا يأخذون حجم انبعاثات البلد ككل، بل يأخذون وسطي الفرد من الانبعاثات. وقطر عدد سكانها قليل، وأرضها صحراء، ولا تنتج في المجمل سوى جزء صغير مما تنتجه البلدان الكبرى. ولكنهم يتلاعبون بالمؤشرات. ويصدق البعض ذلك. ولكن، لنسأل: لماذا ترفض دول اتفاق كيوتو على الانبعاث؟ سيجتمعون في باريس الشهر المقبل ليبرموا اتفاقية جديدة غير ملزمة لعشرين سنة مقبلة بخصوص الانبعاثات، وعلينا ألا نصدقهم، وألا نلوم أنفسنا فقط، بل نلوم أنفسنا بوصفنا جزءاً من هذا العالم شراكة.